مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٢٢

الخميس ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): حدثت عدة تطورات ملحوظة في سورية منذ أن قدم وكيل الأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن قبل ثلاثة أسابيع بشأن الحالة الإنسانية (انظر S/PV.8609). وأردت أن أبدأ اليوم بآخر المستجدات فيما يتعلق بشمال غرب سورية.

ففي ٣٠ آب/أغسطس أعلن الاتحاد الروسي وقف إطلاق النار من جانب واحد في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، الأمر الذي أكدته الحكومة السورية في وقت لاحق. وتشير التقارير إلى حدوث تهدئة في القتال بالمقارنة مع الفترة التي انقضت منذ أواخر نيسان/أبريل، عندما بدأ التصعيد العسكري. إن من الأهمية بمكان أن يستمر هذا الإمهال للمدنيين الذي تشتد الحاجة إليه، وأن يتم تيسير وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين وأن يحترم الوضع الخاص بحماية البنية التحتية المدنية.

غير أن هناك علامات مقلقة لانعدام الأمن. فقد واصلت القوات البرية تبادل القصف في جنوب إدلب وشرق اللاذقية، وأبلغ عن غارات جوية في وسط وشمال إدلب خلال الأسبوع الماضي. وفي الوقت نفسه، لا تزال الجماعة الإرهابية المدرجة في القائمة، هيئة تحرير الشام، وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تواصل مضايقة وتخويف المدنيين والضغط عليهم، بمن فيهم العاملون في المجال الطبي.

ولا تزال الحالة الإنسانية تثير القلق. فقد فر ما يقدر بـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم في شمال غرب سورية في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس. والعديد من هؤلاء الأشخاص شردوا عدة مرات، قبل التصعيد العسكري الأخير وخلاله على السواء. وتتبع حالات التشريد هذه نمطا مألوفا بتحرك المدنيين بأعداد كبيرة شمالا بعيدا عن المناطق المتأثرة بالنزاع إلى مناطق مكتظة أصلا بالسكان في شمال إدلب.

وعلاوة على احتياجات هؤلاء المشردين، فإن المجتمعات المضيفة تتعرض لضغوط متزايدة، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء متطلبات إضافية على المساعدة الإنسانية المحملة فوق طاقتها. والاحتياجات في هذه المناطق كبيرة في جميع القطاعات: الموارد الغذائية وغير الغذائية والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والحماية.

وحالة المأوى تثير القلق بشكل خاص. فزيادة الطلب وقلة العرض تعنيان أن الكثير من الأسر لن تتمكن من تحمل تكلفة الإيجارات في المناطق الحضرية. وقد خلصت دراسة استقصائية أُجريت في وقت سابق من هذا الشهر إلى أن حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في خيام ومخيمات ومواقع للنازحين. ويبلغ الشركاء في المجال الإنساني عن أن الأسر تلجأ في بعض المناطق، في غياب بدائل مجدية، إلى العيش في العراء.

ولا تزال التوقعات في شمال غرب سورية، بعد أشهر من القتال العنيف، غير متيقنة. ونحن ندرك، على أية حال، أن فصل

الشتاء مقبل. والمنظمات الإنسانية تخطط فعلا لكيفية مساعدة المحتاجين قبل أن تنخفض درجات الحرارة وتقسو الأحوال الجوية. ويقدر العاملون في المجال الإنساني بأن هناك حاجة إلى ٦٨,٤ مليون دولار إضافي لمواجهة ما يتوقع من متطلبات الاستعداد لفصل الشتاء والمأوى والاحتياجات غير الغذائية. والدعم المستمر من المانحين أمر أساسي لمواصلة الاستجابة الإنسانية الحالية، وكذلك لزيادة العمليات لمواجهة الاحتياجات المتوقعة في جميع أنحاء شمال غرب سورية في الأشهر المقبلة.

وتعتمد الجهود الإنسانية لمساعدة المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء شمال غرب سورية على أكثر من مجرد الدعم المالي. فكما أكد وكيل الأمين العام في الشهر الماضي، يتم الوصول إلى الناس في إدلب حصرا عن طريق العملية العابرة للحدود. وكل شهر يحصل أكثر من ١,٦ مليون شخص من المحتاجين على شكل من أشكال المساعدات. وسيكون تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) في وقت لاحق من هذا العام أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على ما يُقَدم من دعم متواصل إلى الملايين من الأشخاص المحتاجين ولتلبية الاحتياجات الإضافية في الأشهر المقبلة.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد أعلن الأمين العام في ١٣ أيلول/سبتمبر عن إنشاء مجلس تحقيق داخلي مستقل بمقر الأمم المتحدة للتحقيق في سلسلة من الحوادث التي وقعت في شمال غرب سورية. وسيبدأ المجلس عمله في ٣٠ أيلول/سبتمبر للتحقق من وقائع حوادث محددة مثيرة للقلق وتقديم تقرير عن استنتاجاته إلى الأمين العام. ونحن على استعداد لدعم المجلس في عملية التحقيق.

لدي بعض التطورات التي أود الإبلاغ عنها بشأن الحالة الإنسانية المستعصية الأخرى في منطقة ركبان. ففي ١١ أيلول/سبتمبر، أكمل فريق يتألف من ٢٠ من موظفي الأمم المتحدة و ١٧٠ من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري بعثة من ستة أيام إلى ركبان لتقديم المساعدات الغذائية والتغذوية لحوالي ١٥ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا. وكانت تلك البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري القافلة الثانية التي نُظمت في عام ٢٠١٩ لإيصال المساعدات الإنسانية إلى تلك المنطقة النائية.

غير أن البعثة لم تخل من الصعوبات. فقد ارتهن الوصول إلى الناس في تلك المنطقة بالتعاون الواسع النطاق مع قادة المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة والعديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي والولايات المتحدة والأردن. وكانت التوترات في الميدان شديدة. غير أن الأفرقة وجدت أن الظروف تدهورت تدريجيا في الأشهر الماضية، إذ تفيد التقارير بأن العديد من الأطفال ماتوا لأسباب يمكن تفاديها.

والعمل الجاري بغية دعم السكان في ركبان لم ينته. فأفرقة الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري تستعد للمرحلة المقبلة من خطتها لمساعدة ٦ ٠٠٠ من الأشخاص الذين أعربوا عن رغبتهم في مغادرة ركبان في اتجاه المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وهذه العملية ترتهن باستمرار تعاون جميع الأطراف بغية تيسير عمل أفرقة الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري دعما لمغادرة المدنيين للركبان بطريقة طوعية وآمنة ومستنيرة وكريمة. وسيتعين على الأطراف المعنية أيضا بذل المزيد من الجهود لإيجاد الحلول لمن بقي من السكان في ركبان بالتشاور معهم. وفي ملاحظة تتصل بهذا الموضوع، أود أن أرحب بوصول السيد عمران رضا، منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية الجديد المعني بسورية، الذي قدم وثائق تفويضه إلى الحكومة السورية يوم الاثنين.

لقد وافينا المجلس مرارا بمعلومات عن الحالة البائسة في مخيم الهول. وإلى غاية أوائل أيلول/سبتمبر، كان ٦٠٠ ٦٨ من الأفراد تقريبا يقيمون في المخيم، ٩٤ في المائة منهم من النساء والأطفال. ولا تزال المنظمات الإنسانية تبحث عن

السبل لتحسين مرافق المخيمات، لا سيما فيما يتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي وتوفير الرعاية الصحية. وقد أسهمت جهودها في انخفاض عدد الأمراض المبلغ عنها في الأسابيع الأخيرة. وتستمر المفاوضات مع مديري الخيم لكفالة استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين، لا سيما في مرفق المخيم، الذي يقيم فيه رعايا البلدان الثالثة. والمنظمات الإنسانية على استعداد، في حال التوصل إلى اتفاق، لتقدم على مدار الساعة خدمات صحية لا يمكن أن تقدمها حاليا سوى خلال ساعات النهار.

وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال الحالة في مخيم الهول صعبة للغاية ودون حل وشيك على ما يبدو. ويشكل الأطفال ثلثي سكان المخيم. وتعرض العديد منهم للعنف الشديد والأذى إبان فترة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولا يزال يبلَّغ عن حالات انعدام الأمن والعنف داخل المخيم. والكثير من الأسر تواجه عدم اليقين بشأن مستقبلها ولا تزال نشعر بالقلق إزاء مصير المفقودين من الذكور من أفراد الأسر.

وفي هذا الصدد، ينبغي إيجاد حلول عاجلة للرعايا الأجانب بغية تفادي إطالة معاناتهم. وندعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة إعادة رعاياها إلى الوطن من أجل إعادة تأهيلهم أو إعادة إدماجهم أو محاكمتهم، حسب الاقتضاء، بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية. وعدم القيام بذلك يمكن أن يعرض الأطفال لخطر التطرف في المستقبل، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى زيادة صعوبة اتخاذ إجراء في المستقبل.

وفي شمال شرق سورية، في محافظة دير الزور، لا تزال الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تشعر بقلق متزايد إزاء التحديات الجديدة فيما يتعلق بتيسير الوصول. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن قوات سوريا الديمقراطية أغلقت جميع المعابر إلى المناطق الخاضعة للحكومة السورية حتى إشعار آخر، مما أجبر المدنيين على اللجوء إلى المعابر غير الرسمية الأكثر خطورة والتدخل في العمليات الإنسانية. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق أمر أساسي لضمان أن حصول ١,٢ مليون شخص تقريبا من المحتاجين في شمال شرق سورية على الخدمات الأساسية والمساعدات.

وأود أن أتوقف عن الحديث عن تلك الحالات الإنسانية الملحة، التي نوافي المجلس بمعلومات عنها على أساس روتيني، لأسلط الضوء على المسائل الشاملة التي تؤثر على المدنيين في جميع أنحاء سورية.

المسألة الأولى هي انعدام الأمن الغذائي. ففي وقت سابق من هذا الشهر، أفادت تقارير برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بزيادة المحاصيل في سورية مقارنة بالعام الماضي. ويقدر أن إنتاج القمح مثلا بلغ ٢,٢ مليون طن، مقابل ١,٢ مليون طن في عام ٢٠١٨. وعلى الرغم من أن الإنتاج الكلي يبقى جزءا بسيطا من مستويات ما قبل الأزمة، فإن تحسن التوقعات الزراعية خبر يدعو إلى التفاؤل. وفي الوقت نفسه، فإن الأسر في سورية تواجه تحديات أكبر لتلبية أبسط الاحتياجات. فأسعار الأغذية ارتفعت تدريجيا في جميع أنحاء البلد خلال فترة ١٢ إلى ١٤ أشهر الماضية، مثلما انخفضت قيمة عملته. ومن المهم أن نعلم أن أشد الأسر ضعفا هي أقلها قدرة على مواجهة هذه الضغوط.

وهذه الظروف تزيد من أهمية الجهود الجارية لدعم أكثر من ٦,٥ ملايين شخص يُقدر أنهم بحاجة إلى الغذاء ودعم سبل كسب العيش. وتقدم المنظمات الإنسانية كل شهر المساعدات الغذائية إلى ٤,٤ ملايين شخص من المحتاجين. ومن المهم التأكيد على أن هذه المساعدات تُقدم استنادا إلى الاحتياجات المقدرة؛ إذ أن ٧٥ في المائة من تلك المساعدات الغذائية تصل إلى المقاطعات التي تعاني أشد الاحتياجات.

والمسألة الثانية التي أود أن أسلط الضوء عليها هي التهديد الذي تشكله الذخائر غير المنفجرة. إن المدنيين في سورية يواجهون خطرا مزمنا، حتى في المناطق التي خفت فيها حدة القتال. ويقدر أن أكثر من ١٠ ملايين شخص في سورية يعيشون في مناطق تنتشر فيها هذه الذخائر. والواقع أن حوادث تتعلق بهذه الذخائر سُجلت في جميع أنحاء سورية منذ نهاية شهر آب/أغسطس. ففي ٨ أيلول/سبتمبر في دير الزور، أفادت التقارير أن ذخيرة من الذخائر غير المنفجرة أسفرت عن مقتل رجل بينما كان يتفقد منزله في مقاطعة أبو كمال. وقبل ذلك بأيام، في شمالي ريف حلب، أفادت التقارير بأن انفجار لغمين أرضيين منفصلين تسبب في العديد من الخسائر البشرية. وفي ١ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن لغما أرضيا تسبب في إصابة ١١ شخصا، من بينهم خمس نساء وثلاثة أطفال في غربي ريف محافظة درعا.

إن الطابع العشوائي للذخائر غير المنفجرة يجعلها تحديا مشتركا. وأؤيد الدعوات المتواصلة الموجهة إلى جميع أطراف النزاع للسماح بإزالة الذخائر غير المنفجرة، وبذل جهود التوعية بالمخاطر على نحو آمن، وضمان احترام وسلامة العاملين في المجال الإنساني الذين يقومون بأنشطة إزالة الألغام.

وأود العودة إلى مسألة شمال غرب سورية لأختتم إحاطتي. في الأسابيع الأخيرة، أدى وقف إطلاق النار الهش إلى التركيز على مشهد ينبغي أن يكون مجلس الأمن قد اعتاد عليه تماما. المزيد من القتال سيعرض للخطر الآلاف من المدنيين وسيشردهم. والمزيد من التشرد سيؤدي إلى ازدياد الاحتياجات. والمزيد من الاحتياجات سينهك العاملين في المجال الإنساني الذين بذلوا أصلا أقصى ما بوسعهم. إن العالم يراقب على أمل أن تظهر دلائل على مستقبل أكثر إنسانية بخصوص سورية، مستقبل حيث يشعر المدنيون بالأمان وتلبى الاحتياجات وتتم حماية العاملين في المجال الإنساني.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة مولر على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن القائمين على الصياغة – بلجيكا والكويت وألمانيا.

في البداية، أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة مولر على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة الإنسانية في سورية. ونؤكد مرة أخرى تقديرنا لجميع الجهود التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني والموظفون الطبيون لتخفيف المعاناة الإنسانية في سورية.

وقد سمعنا مرة أخرى من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الحالة المتردية في شمال غربي سورية وهشاشة وقف إطلاق النار من جانب واحد. وعدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية مذهلٌ. فهناك حوالي ٣ ملايين شخص في إدلب، معظمهم من النساء والأطفال. وفرّ أكثر من نصف مليون شخص من العنف على مدى الأشهر القليلة الماضية، وبعضهم فرّ أكثر من مرة. وقد قُتل أكثر من ١ ٠٠٠ من المدنيين. وتم استهداف المستشفيات والمدارس ومواقع المشردين داخليا وتدميرها وقصفها. إذا كانت هذه الحالة لا تجعل المجلس يتخذ إجراء، فما الذي يجعله؟

ولهذا السبب سنصوت اليوم على مشروع قرار اقترحه القائمون على صياغة القرارات الإنسانية بشأن سورية – الكويت وبلجيكا وألمانيا. ما برحنا نتفاوض على هذا النص مع جميع أعضاء المجلس بصورة شاملة للجميع وشفافة ووافية خلال الأسابيع القليلة الماضية. والهدف من النص إنسانيٌ بحت – يرمي إلى حماية السكان المدنيين في إدلب من الهجوم الجاري. ويؤكد أيضا أنه يجب أن تكون عمليات مكافحة الإرهاب في إطار التقيد بالقانون الدولي الإنساني؛ وتحترم مبادئ التمييز والتناسب والحيطة؛ وتميّز بين السكان المدنيين والمقاتلين.

لا يجب أن يكون المدنيون ضحايا المعركة ضد الإرهاب. ويحدونا الأمل في أن يحظى مشروع القرار بتأييد المجلس بأكمله، لا سيما وأن هدفه إنساني بحت. ويجب أن يعرب المجلس عن موقفه بطريقة موحدة لمعالجة المعاناة الإنسانية الهائلة التي يواجهها السكان المدنيون في إدلب. وندعو المجلس إلى التعجيل باتخاذ موقف موحد لدعم مشروع قرارنا الإنساني.

نشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الحالة في المناطق الأخرى في سورية، وهو ما أبرزته أيضا الأمينة العامة المساعدة. ففي الجنوب، يحتاج ٢,٨ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وفي ركبان، نواصل الدعوة إلى حل مستدام للآلاف من السكان هناك. وفي مخيم الهول، حيث لا يزال أكثر من ٠٠٠ ٧٠ شخص يتلقون المساعدة الإنسانية، تظل الحالة تبعث على القلق البالغ، خاصة وأن النساء والأطفال – الذين يشكلون أكثر من ٩٠ في المائة من سكان المخيم – معرضون للتضرر بشكل كبير ويحتاجون إلى حماية معينة.

نرحب بتشكيل مجلس تحقيق وببدء عمله. ومن المهم إجراء تحقيقات سريعة وشاملة في الحوادث التي وقعت، ولا سيما الهجمات على المرافق المحددة في إطار آلية تفادي التضارب.

تظل الآلية العابرة للحدود، التي جُددت بموجب القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، شريان حياة مهما بالنسبة لملايين السوريين، ولا سيما في المنطقة الشمالية الغربية. وقالت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا أنه لا توجد طريقة أخرى لتقديم الدعم إلى هؤلاء المدنيين. واستمرار الآلية أمرٌ أساسيٌ للتخفيف من المعاناة الإنسانية، كما أشارت إلى ذلك الأمينة العامة المساعدة هذا الصباح.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مساعدة الأمينة العامة على إحاطتها الواقعية ولكن الضرورية بشأن الأزمة الإنسانية في سورية.

أولا، اسمحوا لي أن أشيد بالمنظمات والأفراد الذين يقدمون المساعدة المنقذة للأرواح إلى ملايين السوريين. فعملهم بطولي، وتدعمهم الولايات المتحدة بفخر. وفي الوقت نفسه، أعرب عن أسفي لأن مجلس الأمن يستمع مرة أخرى لتقارير تفيد باستهداف المرافق الطبية من جانب نظام الأسد وحلفائه، وبقتل المدنيين ومنع العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى السكان اليائسين. ولا يمكن أن يستمر بقاء الأمور على حالها في تحديد سمة هذه الجلسات الشهرية. ويجب على المجلس أن يُخضع النظام وحلفاءه للمساءلة عن الفظائع التي يرتكبونها، ويجب علينا أن نكفل تمكن العاملين في المجال الإنساني من إيصال المعونة أينما دعت الحاجة في سورية.

كما سمعنا، فإن الحصيلة في إدلب خلال الأشهر الأربعة الماضية كانت مُريعة – إذ قُتل أكثر من ٠٠٠ ١ شخص، بمن فيهم على الأقل ٣٠٤ أطفال و ١٦٤ امرأة و ٣٠ من العاملين في المجال الإنساني، وأصيب قرابة ٠٠٠ ٢ شخص. ويُعزى مقتل جميع المدنيين الـ ٠٨٩ ١ تقريبا الذين قضوا في الفترة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس إلى قوات النظام السوري وحلفائها، حسبما أفادت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باتشيليت.

أعلن نظام الأسد وقفا لإطلاق النار من جانب واحد في ٣٠ آب/أغسطس، ولكن ما يسمى بوقف إطلاق النار، على غرار ما سبقه من الإعلانات الأخرى عن وقف إطلاق النار، لم يكن سوى لتوفير غطاء للنظام كي يعيد تجميع صفوفه وتنظيم نفسه ويستريح قبل هجومه التالي. وبالمثل استؤنفت ممارسة النظام الخسيسة والمألوفة المتمثلة في شنّ الهجمات التي تلحق الضرر بمرافق الرعاية الصحية. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أصابت ضربة مدفعية من جانب النظام مستشفى كيوان في إدلب. وهذا هو المرفق الطبي الثاني والخمسون الذي تعرض

للقصف في الأشهر الخمسة الماضية. وفي الأجل القصير، هذه آثار مروعة، لكن الآثار الدائمة كارثية وستستمر لأجيال.

في غضون ذلك، تم تدمير أحد مراكز الخوذ البيضاء في سفوهن في ١٢ أيلول/سبتمبر. ونرحب بقرار الأمين العام القاضي بإنشاء مجلس تحقيق للتحقيق في الهجمات التي ألحقت أضرارا بمرافق إنسانية في شمال غربي سورية، وبأن الأمم المتحدة اختارت أعضاء مجلس التحقيق لإدارة ذلك المسعى المهم للمساءلة. ونحن على استعداد لدعم عمل مجلس التحقيق، ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تحذو الحذو نفسه.

بالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى الأمين العام إلى نشر التقرير النهائي لمجلس التحقيق. إن الاستهداف المتعمد للمدنيين والأهداف المدنية يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما عندما يكون هؤلاء الأشخاص والأهداف في مناطق معلن رسميا أنها مناطق تتسم بتفادي التضارب. وإصدار تقرير علني سيساعد إلى حد كبير في إخضاع المسؤولين للمساءلة. يجب أن يوقف نظام الأسد وروسيا أعمال القصف التي تجرح وتقتل المدنيين وتدمر البنية التحتية المدنية. وكما أكدت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا، لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع.

فيما يتعلق بمخيم ركبان، نشيد ببعثة الأمم المتحدة وشركائها لإنجازهم بعثة التقييم وتقديم الإمدادات الحيوية إلى ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ نازح سوري. ونحث نظام الأسد وروسيا على السماح بإيصال المساعدة الإنسانية باستمرار إلى ركبان من دمشق والإبقاء على الطرق التجارية مفتوحة إلى المخيم ما دام المدنيون يختارون البقاء فيه.

يجب أن تكون عودة المشردين داخليا واللاجئين في سورية قائمة على المعرفة وأن تكون آمنة وطوعية وكريمة. ونحث بقوة جميع الأطراف على العمل مع الأمم المتحدة على كفالة أن تتواءم مقترحات العودة مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، وأن يحصل المشردون داخليا على جميع المعلومات ذات الصلة لكي يتسنى لهم اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تنقلهم وسلامتهم. ونشعر بالجزع إزاء التقارير التي تفيد بأن نظام الأسد احتجز آلاف السوريين العائدين ولا يزال يعتقل المدنيين ويعذبهم، بمن فيهم من وقعوا اتفاقات للمصالحة مع النظام. وندعو إلى وضع حد لممارسات الاحتجاز القاسية من جانب نظام الأسد.

نرحب بالجهود التي يبذلها أعضاء هذا الجهاز لوقف تطور هذه الكارثة الإنسانية في إدلب. ولتحقيق هذا الهدف، نؤيد تأييدا قويا مشروع القرار الذي قدمته الكويت وبلجيكا وألمانيا، ويشمل ذلك وقفا حقيقيا لإطلاق النار في الأعمال العدائية المستمرة في إدلب، وحماية المدنيين، وتوفير ما يلزم من تدابير المساءلة. وينبغي لجميع أعضاء المجلس أن يؤيدوا مشروع القرار.

أخيرا، فإن الجهود التي يبذلها أعضاء آخرون في المجلس للترويج لمشروع قرار منفصل يحرم شعب سورية من وقف كامل لإطلاق النار لن يوقف معاناة السوريين، وينبغي ألا يحظى بتأييد أي عضو من أعضاء المجلس. وأود بالتأكيد الاعتقاد بأن المجلس بأكمله سيشاركني في الوقوف مع الشعب السوري من خلال تأييد مشروع القرار الوحيد الذي سيضع حدا لضربات النظام الجارية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بدايةً، أود أن أشكر السيدة ميولر على إحاطتها المفيدة للغاية. وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن تقديري للالتزام المميز الذي يبديه جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في سوريا.

ويجب أن نركز جهودنا أكثر من ذي قبل على مجالات ثلاثة. أولا، تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب بوصفه أولوية مطلقة. ويساورنا بالغ القلق إزاء استئناف الضربات الجوية في الأسبوع الماضي بعد إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد في ٣١ آب/أغسطس. وسنواصل رصد التطورات في الميدان عن كثب وندعو إلى التنفيذ الصارم لمذكرة سوتشي بعد

مرور عام واحد على توقيعها بين تركيا وروسيا. ويجب قصارى الجهود لضمان وقف فعال لإطلاق النار في المنطقة الشمالية الغربية بهدف وقف الأعمال الحربية واستئناف وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونؤيد في ذلك الصدد مشروع القرار المقدم من ألمانيا وبلجيكا والكويت.

أما مجال التركيز الثاني فهو احترام القانون الدولي الإنساني بوصفه قانونا ملزما للجميع وغير قابل للتفاوض. وأود في ذلك الصدد أن أنوه إلى مسألتين ملزمتين.

أولاهما حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال المساعدة الإنسانية والعاملون في المجال الطبي. ولا يمكن التذرع بمكافحة الإرهاب وهي مسألة أساسية لا جدال فيها، لتبرير انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ولذلك فإننا نرحب ببدء تحقيق داخلي من قبل الأمين العام في الهجمات التي شنت على البنى التحتية التي يمنع استهدافها عسكريا في الشمال الغربي من البلد ونؤكد مرة أخرى تأييدنا الكامل له. وأكرر القول بأن مكافحة الإرهاب لا تبرر بأي حال من الأحوال التضحية بالسكان المدنيين، ناهيك عن الأطفال. وهي لا تبرر كذلك القصف العشوائي أو التدمير المتعمد للمستشفيات والمدارس. ويجب ضمان عدم إفلات الجرائم المرتكبة في إدلب وبقية سوريا من العقاب. وسيأتي اليوم الذي سيقدم فيه مرتكبو تلك الجرائم إلى المساءلة أمام المحاكم.

ويتمثل الواجب الثاني في ضمان وصول المساعدات الإنسانية فورا وبصورة آمنة ومستدامة وشاملة ودون عوائق إلى جميع الأراضي السورية إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها. ويجب تحقيقا لذلك وقف العنف في إدلب فورا. ونكرر دعوتنا لأولئك الذين تتوفر لديهم الوسائل المطلوبة إلى ممارسة الضغط اللازم على النظام لكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء سوريا، وخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرته، بما في ذلك الأراضي المستردة في عام ٢٠١٨ في الجنوب الغربي والغوطة الشرقية ومخيم الركبان ويعني ضمان وصول المساعدات الإنسانية أيضا – وهذه نقطة أساسية – أن تتمكن الأمم المتحدة من الوصول إلى المشردين واللاجئين الذين عادوا إلى ديارهم.

ثالثا، إن الحالة الطارئة في إدلب بمثابة تذكرة قاسية بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والاستقرار في سوريا وتمكين اللاجئين من العودة إلى بلدهم إلا عن طريق حل سياسي شامل للنزاع. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، غاير بيدرسن، بهدف التوصل إلى اتفاق متوازن بشأن اللجنة الدستورية وفيما يتعلق بتكوينها ونظامها الداخلي. ونحيط علما بآخر التطورات المشجعة التي تحدث عنها الأمين العام. وندعو إلى بدء أعمال اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف. ويجب وضع حد للمماطلة.

ومن الأهمية بمكان أن يتزامن ذلك مع استمرار عمل المبعوث الخاص على أساس جميع العناصر الواردة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وخاصة ما يتعلق بالاستعداد للانتخابات وبناء الثقة. ونأمل أن يتيح الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة فرصة لزيادة حشد الجهود اللازمة لدعم العملية السياسية. ولن تستطيع فرنسا والاتحاد الأوروبي المشاركة في تمويل إعادة الإعمار بدون إحراز تقدم والتوصل إلى تسوية سياسية في البلد. وتلك مسؤولية تقع على عاتق النظام وحلفائه. وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليتهم عن وضع حد للمأساة في إدلب، وندعوهم إلى التصويت مؤيدين للنص الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا والكويت.

السيدة فرونيكا (بولندا): أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة أورسولا ميولر على بيانها المفصل عن الوضع الراهن في سوريا.

فمنذ آذار/مارس ٢٠١١ ما تزال سوريا تعاني من آلام نزاع أجبر ما يزيد على نصف السوريين على مغادرة ديارهم. وأصبح

ملايين السوريين إما مشردين داخليا أو لاجئين خارج بلدهم. وبسبب الأزمة أصبح ما يزيد على ١٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة.

ولا يزال الوضع الراهن في سوريا غير مقبول. ويساور بولندا الشعور ببالغ القلق إزاء احتمال زيادة العنف في سوريا، وخاصة في المنطقة الشمالية، ما يؤدي إلى ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين وتهديد شريان الحياة الذي يسمح بأنشطة الاستيراد والتوزيع وتوفير الخدمات والإمدادات الأساسية في جميع أنحاء البلد.

وما تزال الغارات الجوية تدمر البنية التحتية المدنية بما فيها مخيمات المشردين داخليا والأسواق والمدارس، وحتى مرافق الرعاية الصحية. وأصبح الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنين وغيرهم من المجموعات أو الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة أو من تقل قدرتهم على التكيف عرضة للخطر على وجه الخصوص. وليست حماية المدنيين وضمان حصولهم على المساعدة الإنسانية دون عوائق خيارا بل التزاما قانونيا لجميع أطراف النزاع. وتجب مساءلة كل من يخالف ذلك. وهناك حاجة عاجلة إلى التعاون المتعدد الأطراف في هذا الصدد.

وترد إلينا الأنباء يوميا تقريبا عن معاناة السكان المدنيين في محافظة إدلب. ونود التشديد على أنه ينبغي أن يتمتع المدنيون بالحماية في اتساق مع القانون الدولي. وللأسف، لم يتم الوفاء بعد بهذا الشرط الأساسي. ومن الأهمية بمكان تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة احترام القانون الدولي الإنساني. ويكتسي ضمان إنشاء منطقة تخفيف التوتر في إدلب على النحو المتفق عليه بين روسيا تركيا أهمية حاسمة لمنع حدوث كارثة إنسانية كبرى هناك. وينبغي أن تبذل جميع أطراف النزاع كل جهد ممكن لضمان التنفيذ الكامل للاتفاق. ولذلك السبب، تؤيد بولندا مشروع القرار المقدم من القائمين على الصياغة من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في سوريا.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على عدم وجود حل عسكري للأزمة السورية. ولا يمكن الوصول إلى تسوية دائمة إلا من خلال اتفاق سياسي تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). وهناك حاجة ماسة إلى التسوية السياسية لأنها لا تزال السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام المستدام في ظل هذه الظروف العصيبة للغاية.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة ميولر على إحاطتها.

لقد بذلت الجهات الدولية الفاعلة المعنية جهودا دبلوماسية فعالة لتحسين الوضع في إدلب. ومنذ ٣١ آب/أغسطس تواصل روسيا والحكومة السورية تنفيذ وقف إطلاق النار في إدلب وتم الالتزام به بوجه عام. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر عقد رؤساء روسيا وتركيا وإيران اجتماعا في أنقرة واتفقوا على اتخاذ تدابير لتخفيف حدة التوتر في إدلب، وشددوا على عدم السماح لأي من الأطراف بانتهاك سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وأكدوا مجددا عزمهم على التعاون في مكافحة الإرهاب واتخاذ تدابير ملموسة لحماية المدنيين. وترحب الصين بتلك التطورات وتؤيد روسيا وتركيا وإيران في التماسها، لمصلحة الدولة السورية وشعبها، لحل شامل لمكافحة الإرهاب ومعالجة المسائل الإنسانية في إدلب. ونتوقع أن تستمر عملية أستانا في دورها الهام.

وتتابع الصين عن كثب الحالة الإنسانية في سورية، حيث تهتم بمصالح ورفاه الشعب السوري. لقد أسفرت سنوات النزاع عن احتياجات هائلة من المساعدة الإنسانية في سورية، وقد زادت الجزاءات الاقتصادية من تردي الأحوال المعيشية للشعب السوري. إن المجتمع الدولي يجب أن يأخذ في الاعتبار الحالة الغذائية الحالية وغيرها من الأوضاع المعيشية للشعب السوري

والمسائل المتعلقة بإعادة إعمار البلد في فترة ما بعد الحرب والأمن الوطني والتنمية. كما ينبغي لنا أن نعالج على نحو مناسب مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم وعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

وعلى المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية لمساعدة الشعب السوري على التخلص من شبح الحرب وعيش حياة واعدة يسودها السلام والاستقرار. وعند الاضطلاع بعمليات الإغاثة الإنسانية في سورية، ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة أن تحترم احتراما كاملا سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وأن تلتزم على نحو صارم بقرارات مجلس الأمن والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة الإنسانية وأحكام القانون الدولي ذات الصلة. وعليها تعزيز الاتصالات والتنسيق مع الحكومة السورية.

لقد كان هناك قدر كبير من الجدل حول تحرك الأمانة العامة لإنشاء مجلس تحقيق في الحوادث التي وقعت في شمال غرب سورية. ويساور الصين القلق إزاء الآثار التي يمكن أن تنجم عنه على العملية السياسية في سورية. وفي الوقت الحاضر، فإن الحكومة السورية تعمل بنشاط لتعزيز التنمية وتحسين سبل عيش الناس. وتعرب الصين عن تقديرها لتلك الجهود. ومن خلال الاتصال والتنسيق مع الحكومة السورية، تعتزم الصين التركيز على إطلاق مشاريع ذات صلة بسبل كسب الرزق لدعم سورية في التعمير في فترة ما بعد الحرب. إن التوصل إلى حل سياسي للحالة في سورية هو السبيل الأساسي للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في البلد.

ومنذ فترة الآن، ينخرط المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غاير بيدرسن، بنشاط في مساع حميدة لتعزيز العملية السياسية على أساس مبدأ القيادة والملكية السورية والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومع بناء زخم الآن من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية، تؤيد الصين جهود المبعوث الخاص وتدعو جميع الأطراف في سورية إلى تسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور. وينبغي أيضا أن يظل أعضاء المجلس متحدين في تقديم الدعم السياسي لجهود المبعوث الخاص، من قبيل جهوده في تشكيل لجنة دستورية.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيدة مولر على إحاطته.

ونعرب مرة أخرى عن امتناننا لجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون تقديم المساعدة في ظل ظروف صعبة حقا. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نشيد على وجه الخصوص بالمنظمات غير الحكومية السورية المشاركة في العمل الإنساني. تلك المنظمات دليل على قدرة الشعب السوري على التكيف وتضامنه التي كثيرا ما يتم إغفالها. وأود أن أعرب لهم جميعا عن امتناننا العميق.

إن الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للسكان الضعفاء التي تفاقم منها حالات التشرد المتعاقبة وظروف انعدام الأمن مصدر قلق شديد للجمهورية الدومينيكية. وتشكل الإحصاءات المفزعة التي تقدر أن ٦٣٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا حديثا تحديا إنسانيا يتطلب استجابة جماعية قوية وعاجلة يدعمها التمويل اللازم لتحقيق أهداف توفير الحماية والخدمات الأساسية والمأوى، مع الحفاظ على إنسانية وكرامة هؤلاء الأشخاص. إننا نتكلم عن سكان كان معظمهم يعيش بالفعل في ظروف من الفقر المدقع مع قدرة محدودة على تحمل المزيد من الصدمات.

ونحن نكرر النداء المشترك الذي أصدره الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية، الذي أكد أنه على أطراف النزاع؛

”أن تعترف بأن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المدن والبلدات ومخيمات اللاجئين يعرض المدنيين بشدة لخطر الضرر العشوائي“.

وإدلب ليست استثناء.

لم يتمكن مئات الآلاف من الفتيات والفتيان في الشمال الغربي من البلد من بدء الدراسة لأن مدارسهم إما تعرضت للهجوم أو تستخدم كمراكز إيواء. كيف يمكننا تبرير هذا الوضع لهؤلاء الأطفال؟ ما هي الوعود المستقبلية التي يمكن قطعها في هذا المناخ من انعدام الأمن؟ وبالنسبة للجمهورية الدومينيكية، فإن الثمن الذي دفعه الأطفال جراء هذا النزاع يبعث على الانزعاج بشكل خاص. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى كفالة تمتع هؤلاء الأطفال بمستقبل أفضل خال من الأخطار التي تهدد تنميتهم.

نود أن نسترعي انتباه مجلس الأمن إلى نقطة هامة أثارها وكيل الأمين العام مارك لوكوك أثناء آخر إحاطة (انظر S/PV.8619)، عندما أشار عن حق إلى أنها لم تتلق قدرا كبيرا من الاهتمام: وهو الأمن الغذائي. وفي حين ازدادت المحاصيل مقارنة بعام ٢٠١٨، وفقا لآخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن الحالة في سورية، فإن ٦,٥ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد و ٢,٥ مليون شخص آخر معرض لخطر انعدام الأمن الغذائي. وتشمل العوامل المسببة لانعدام الأمن الغذائي هذا الهجرة الناجمة عن النزاعات وإتلاف المحاصيل ومحدودية المعدات الزراعية والافتقار إلى الإمدادات وارتفاع أسعار المواد الغذائية، على سبيل المثال لا الحصر. ونتيجة لذلك، يعتمد الملايين من السوريين على المساعدات الغذائية، مما يعني أن وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية لخطة الاستجابة الإنسانية لا يزال أولوية ملحة.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة ونعرب عن امتناننا للمعلومات الهامة التي قدمتها مساعدة الأمين العام أورسولا مولر.

تتابع بيرو بقلق بالغ استمرار النزاع والحالة الإنسانية الخطيرة في الجمهورية العربية السورية. ورغم أن الأيام الأخيرة شهدت تطورات إيجابية في الشمال الغربي من البلد، لا تزال الحالة العامة تتسم بعدم اليقين ولا يزال الملايين من الناس يعانون من ظروف ضعف شديد.

ونلاحظ مع القلق التقرير الذي يفيد بأن حوالي ٦٣٠ ٠٠٠ أصبحوا من المشردين داخليا منذ أيار/مايو، ومعظمهم على طول الحدود التركية. ويواجه هؤلاء الأشخاص، ومعظمهم من النساء والأطفال، ظروفا محفوفة بالمخاطر الشديدة نتيجة ما حققته الجماعات الإرهابية من سيطرة واسعة النطاق على الأراضي واستمرار الضربات الجوية التي لا تميز بين المدنيين والمقاتلين.

وتعرب بيرو مرة أخرى عن تضامنها الشديد مع السوريين الذي يعانون جراء هذا النزاع القاسي الذي طال أمده، فضلا عن امتناننا ودعمنا لموظفي الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى المنتشرين في الميدان.

كما نأمل، نظرا لهذا الوضع الدقيق، ألا تشكل الترتيبات الثنائية المعلنة فيما يتعلق بتلك المناطق أي تهديد للسكان المدنيين أو تؤثر على علميات المساعدة الإنسانية. ونود أن نؤكد على عملية الأمم المتحدة المشترك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، مثلما ذكرت السيدة مولر، في التصدي للحالة الخطيرة التي يواجهها الآلاف من المشردين في مخيم الركبان والتي تتسم بالنقص اليومي في الغذاء ومياه الشرب والرعاية الصحية والإمدادات الطبية فضلا عن الظروف المناخية القاسية. وبينما نرحب بعمليات الانتشار الإنسانية الأخيرة من جانب الأمم المتحدة في المخيم، نؤكد على الالتزام بتوفير الوصول المستمر إلى المساعدة الإنسانية ما دام ذلك ضروريا والاستمرار في الجهود الرامية إلى ضمان العودة الآمنة والكريمة للأشخاص الموجودين حاليا في المخيم بسبب الافتقار إلى الموارد للانتقال.

ويجب أيضاً التشديد على التحدي الرئيسي الذي تنطوي عليه تلبية الاحتياجات الماسة لأكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص في مخيم الهول وأهمية الاستمرار في تعبئة دعم المجتمع الدولي.

ونشجّع حكومة العراق على تنفيذ خطط الإعادة إلى الوطن لمواطنيها البالغ عددهم ٣٠ ٠٠٠ شخص بدعم من الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نعتقد أن ثمة أهمية حيوية لأن تواصل الأطراف العمل على وضع تدابير تعزز مناخاً أفضل للتفاهم، بما في ذلك إطلاق سراح المحتجزين وتحديد هوية المفقودين ونقل رفات الموتى. ونرحّب بالعمل الجاري في هذا الصدد ضمن إطار أستانا ولكننا نلحظ الحاجة الملحة إلى إحراز مزيد من التقدم الجوهري في هذا المجال.

ونسلّط الضوء أيضاً على أهمية الاستمرار في النهوض بالعمل الإنساني وإزالة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في سورية، التي لا تنشر آثارها الدمار في صفوف السكان فحسب بل تعوق أيضاً إيصال المساعدة اللازمة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على الحاجة الماسة إلى وضع نهاية دائمة للأعمال العدائية حيث أن تلك هي الطريقة الوحيدة للبدء في وضع حدّ للمعاناة التي يسببها استمرار النزاع للمدنيين السوريين.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إن حالة المدنيين في شمال غرب سورية مفجعة. فقد قُتل أكثر من ١ ٠٠٠ من المدنيين، بمن فيهم أكثر من ٥٠٠ من النساء والأطفال، وأُجبر حوالي ٦٣٠ ٠٠٠ شخص على ترك ديارهم منذ بداية أيار/مايو. وأود أن أشكر مساعدة الأمين العام مولر على إحاطتها وعلى العمل الذي يقوم به الموظفون العاملون معها وزملاؤها. ونثني على عملها وعمل الوكالات الإنسانية في معالجة المعاناة الإنسانية لسكان إدلب. وقد ساهمت المملكة المتحدة بأكثر من ١٥٠ مليون دولار للمساعدة الإنسانية في إدلب على مدى الـ ١٨ شهراً الماضية. وأحطتُ علماً بعناية بما قالته مساعدة الأمين العام مولر عن أهمية القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بشأن العمليات عبر الحدود في هذا السياق. ونحن بطبيعة الحال نؤيد هذا القرار.

يجب على مجلس الأمن أن يتصرف لحماية المدنيين في إدلب. ولهذا السبب، نؤيد تماماً القائمين على صياغة مشروع القرار المتعلق بالوضع الإنساني – ألمانيا وبلجيكا والكويت – فيما يتعلق بمشروع القرار المقترح من جانبهم S/2019/756. وسنصوت مؤيدين لمشروع القرار هذا وتأييداً لحماية المدنيين وإنهاء الهجمات العشوائية. ويقع على عاتق المجلس واجب حماية الأشخاص الذين يعانون على أرض الواقع. ونحن بحاجة إلى أن نبعث برسالة إلى النظام مفادها أن المجتمع الدولي حازم في إدانة أعماله ولن يسمح أن تستمر بلا هوادة. ولن يُرسل هذه الرسالة إلا التصويتُ تأييداً لمشروع القرار الذي وضعه المشاركون في الصياغة، وهي رسالة مفادها أن البلدان المتحلّقة حول هذه الطاولة، والتي تمثّل المجتمع الدولي، لن تقبل الاستهداف الغاشم للمدنيين والبنية التحتية المدنية بصرف النظر عن الهدف المعلن. وليس الآن وقت عدم اتخاذ موقف.

فنحن نعلم أن النظام السوري لا يُلقي بالاً لعدد المدنيين الذين يقتلهم ولكن روسيا تقول إنه يهتم لذلك. فإن صح ذلك، ينبغي لروسيا أن تصوت مؤيدة لمشروع القرار الذي قدّمه المشاركون في الصياغة وينبغي لها وللصين سحب نص مشروع القرار الذي قدمتاه، والذي يسمح باستمرار الهجمات على المدنيين. ونشير إلى الادعاءات الروسية المقدّمة إلى الصحافة مؤخراً بأن المعلومات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تبدو غير مُحدّثة بالنظر إلى عدم وجوده في الميدان. فذلك لا يؤدي إلا إلى تعزيز ضرورة أن تضغط روسيا على السلطات السورية للموافقة على طلب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بزيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على أرض الواقع.

في يوم الإثنين، أشار الضامنون لعملية أستانا إلى التزامهم بالسلام المستدام في سورية وأن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وما برحنا ننتظر إحراز تقدم سياسي منذ مدة طويلة جداً. ونطلب مرة أخرى من روسيا

مواصلة الضغط على النظام كي يشارك بصورة كاملة في العملية السياسية ويضع حدا، بطبيعة الحال، للعنف في إدلب الذي يهدد العملية السياسية.

أخيراً، نرحّب بعمل مجلس التحقيق الذي شكله الأمين العام، والذي سيبدأ قريباً التحقيق في بعض الهجمات المروعة التي شُنت مؤخراً في إدلب. وندعو إلى إتاحة نتائج التحقيق للجمهور. وقد تدعو الحاجة إلى الحفاظ على سرّية بعض المعلومات التي تستند إليها تلك النتائج ولكن من المهم للغاية أن يتوخى المجلس الشفافية في تنفيذ ولايته وفي إعلان النتائج. ويستحق المجتمع الدولي، والأهم من ذلك الشعب السوري، الاطلاع على النتائج التي يتوصل إليها المجلس بشأن الأحداث التي وقعت في إدلب.

لقد قالت مساعدة الأمين العام مولر إن العالم يراقب المجلس ولكن الشعب السوري يموت – رجالاً ونساء وأطفالاً – وهو يراقب ما يجري.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مساعدة الأمين العام مولر على إطلاع المجلس على آخر التطورات في الحالة الإنسانية الراهنة في سورية.

تتابع إندونيسيا عن كثب التطورات على أرض الواقع في شمال غرب سورية. ويعتقد وفد بلدي أنه عندما يسقط المدنيون قتلى وجرحى، يتعيّن على المجلس حقاً أن يتصرّف. وليس هذا بالأمر الجديد. فقد أعرب الكثيرون منا مراراً عن ضرورة أن يحول المجلس دون استمرار تدهور المعاناة الإنسانية في إدلب. وتودّ إندونيسيا أن تُسلّط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، إن احترام اتفاق وقف إطلاق النار والتقيد به أمر بالغ الأهمية. والتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم الموقعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن إدلب أمر أساسي. ونقدّر وقف إطلاق النار الذي بدأ في ٣١ آب/أغسطس ونُشجع جميع الأطراف على احترامه. ويؤسفنا أن نشير إلى القصف الذي تفيد التقارير بأنه ما زال يؤثر على المدنيين في جنوب إدلب. كما أفادت تقارير بنزوح أكثر من ٦٣٠ ٠٠٠ شخص. وهؤلاء الأشخاص يكافحون للبقاء على قيد الحياة. وهم يريدون النجاة بحياتهم. وأكرر أن الوقف الفوري للأعمال العدائية في محافظة إدلب يحظى بالأولوية.

ثانياً، ينبغي إعطاء الأولوية للسعي من أجل إيجاد تسوية سلمية بهدف تحقيق نتائج ملموسة بغية التخفيف من معاناة المدنيين على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس ألا يدخر جهداً في تهيئة الأجواء المناسبة وفي تجنب المزيد من الكوارث الإنسانية.

ونحيط علماً بآخر بيان مشترك صادر عن مؤتمر القمة الثلاثي الذي عُقد في أنقرة، والذي وافق على اتخاذ خطوات ملموسة للحد من الانتهاكات في منطقة تخفيف التوتر في إدلب وضمان حماية السكان المدنيين، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، يود وفد بلدي أن يحثّ جميع الأطراف على تيسير إمكانية إيصال الأمم للمساعدات الإنسانية فوراً وعلى نحو آمن ومستمر ودون عوائق إلى المناطق المطلوبة والسكان المحتاجين.

من المقرر أن يبتّ المجلس اليوم في مشروعي القرارين S/2019/756 و S/2019/757 فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في إدلب. ويود وفد بلدي أن يؤكد على أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لنا، نحن المجلس، التركيز حقاً على الجانب الإنساني وكفالة ألا نتأخر أكثر مما يجب في الاستجابة للحالة الإنسانية في إدلب.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئ السيدة أورسولا مولر على إحاطتها الشاملة للغاية والغنية بالمعلومات بشأن آخر التطورات في الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

تشير كوت ديفوار مع القلق إلى استمرار تدهور الحالة الإنسانية المقلقة بالفعل في سورية، لا سيما في إدلب. وعلى الرغم من الاتفاق المبرم بين روسيا وتركيا، الموقع في سوتشي بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ والذي أنشأ منطقة منزوعة السلاح في محافظة إدلب، تواجه هذه المحافظة تصعيداً عسكرياً غير مسبوق. وأدّى تصاعد العنف إلى وقوع الكثير من القتلى وإصابة الآلاف بجروح ونزوح أعداد هائلة من السكان. ويزيد تدمير الهياكل الأساسية للمستشفيات والمدارس، فضلاً عن الهجمات التي تشن على مخيمات النازحين داخلياً، من تفاقم الحالة الإنسانية المقلقة أصلاً.

وبالنظر إلى هذه الحالة، تدعو كوت ديفوار جميع الأطراف إلى احترام المنطقة المنزوعة السلاح، وهو ما من شأنه أن يكفل وقف الأعمال العدائي في تلك المنطقة. ولا يزال بلدي مقتنعاً بأن وقف القتال سيهيئ الظروف اللازمة للعودة الطوعية للاجئين وسيمهد السبيل إلى تهيئة مناخ من الثقة دعماً لاستمرار عملية سياسية شاملة للجميع. ويحث وفد بلدي أيضا أطراف النزاع على احترام القانون الدولي الإنساني، بما في من خلال القضاء على جميع العقبات التي تحول دون تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين، بمن فيهم النساء والأطفال، وحماية العاملين في المجال الإنساني.

ولذلك يرحب وفد بلدي عن حق بوقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنه في ٣١ آب/أغسطس الاتحاد الروسي وقوات الحكومة في محافظة إدلب. ويدعو الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار من أجل السماح بإيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين. ويرحب بلدي أيضا بالالتزامات التي تعهدت بها الجهات الضامنة لعملية أستانا في مؤتمر القمة الخامس بشأن سورية الذي عقد في أنقرة في ١٦ أيلول/سبتمبر. ويرحب بوجه خاص بأنباء عن اتفاق تم التوصل إليه بشأن إنشاء كيانات لصياغة دستور جديد للجمهورية العربية السورية. ونعتقد أن تلك المبادرة ستمثل خطوة مهمة وفعالة أخرى نحو إحلال السلام الدائم في البلد.

ويرحب وفد بلدي أيضا بإرسال بعثة في نفس اليوم تتألف من ٢٢ شاحنة تحمل المعونات الإنسانية إلى سورية لتقديم المساعدة إلى السكان الذين يعانون الأمرين في إدلب والقرى المجاورة لها. ونرحب أيضا بعزم روسيا وتركيا على تنفيذ جميع الاتفاقات المبرمة بشأن إدلب واتخاذ الخطوات الملموسة اللازمة لضمان حماية المدنيين.

وفي الختام، تشجع كوت ديفوار المجتمع الدولي على الاستمرار في بذل جهود المساعدات الإنسانية في سورية وتكرر تأكيد دعمها للمبعوث الخاص للأمين العام في التزامه الراسخ بتهيئة الظروف لإيجاد حل سلمي ودائم للأزمة السورية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة أورسولا مولر على إحاطتها بشأن الحالة الإنسانية في سورية. يساورنا بالغ القلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية المتردية في سورية، ولا سيما فيما يخص الآلاف من المدنيين الذين ما زالوا يعانون.

وبينما نواصل مداولاتنا هنا في المجلس، ينبغي ألا ننسى الذين ما زالوا تحت تهديد العنف، وتحديدا من تبقى من المدنيين الذين ما زالوا في إدلب. ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر ببالغ الجزع إزاء العدد الكبير من المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، الذين فقدوا أرواحهم أو أصيبوا بإصابات خطيرة أو شردوا، وفي بعض الحالات عدة مرات منذ نيسان/أبريل من هذا العام. وبالإضافة إلى الخسائر الفادحة في الأرواح، فإن تدمير الهياكل الأساسية المدنية – مثل المدارس والمرافق الصحية والأسواق ومحطات المياه، التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين الذين ما زالوا يعيشون في المنطقة – يثير القلق بشكل خاص ويجب إدانته. وفي ذلك الصدد، تحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف على

احترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونود أن نعيد التأكيد على أن المرافق الصحية لها وضع خاص بموجب القانون الدولي وعليه يجب احترامها.

وتسهم الأضرار والتدمير الذي لحق بالهياكل الأساسية المدنية والعجز عن توفير الخدمات الأساسية في زيادة تدهور الحالة الإنسانية، مما دفع الآلاف من المدنيين إلى الحدود الشمالية لسورية. وإن لم يحدث تدخل للتصدي للحالة الإنسانية في سورية، فإنها ستؤدي إلى المزيد من الوفيات بين المدنيين الأبرياء. ويجب إيجاد البديل عن الحرب.

وعلى الرغم من أن وفد بلدي يدرك التهديد والعنف الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية، يجب علينا أيضا أن نقر ونضمن ألا تتخذ أي إجراءات لمكافحة الإرهاب على حساب أرواح المدنيين. ونؤكد مجددا موقفنا المتمثل في ضرورة عدم اتخاذ أي إجراء من هذا القبيل إلا ضمن حدود القانون الدولي.

وأحاطت جنوب أفريقيا علما بإعلان الحكومة السورية عن وقف إطلاق النار من جانب واحد في ٣١ آب/أغسطس وترحب به. ونأمل ألا يكون سوى خطوة من بين العديد من الخطوات نحو إحلال السلام الطويل الأجل في إدلب وفي سورية برمتها.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في أجزاء أخرى من سورية، تود جنوب أفريقيا أن ترحب بإيصال الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري مؤخرا للمساعدات الإنسانية الأساسية للسكان في مخيم ركبان. وقد طال انتظار تلك المساعدات كثيرا وتمس حاجة السكان المتبقين في مخيم الركبان إليها. وجنوب أفريقيا لا تزال تصر على موقفها بأنه طالما بقى المدنيون في مخيم الركبان، يجب توفير المساعدات الإنسانية لهم حسب الحاجة، علما بأنه يجب مساعدة الراغبين في مغادرة المخيم على القيام بذلك.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة بشأن التطورات السياسية التي حدثت مؤخرا، نشير إلى البيان المشترك الصادر عن إيران وتركيا والاتحاد الروسي فيما يتعلق بالحالة في سورية عقب المناقشات التي جرت في تركيا في وقت سابق من هذا الأسبوع. ونرحب بالتزامها الموحد بزيادة المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين في جميع أنحاء البلد بدون شروط مسبقة.

أما بالنسبة للجنة الدستورية، فإننا نتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، في إحاطته المقبلة التي سيقدمها إلى المجلس.

وفي الختام، يكرر وفد بلدي التأكيد على أن الحالة في سورية لا يمكن تسويتها إلا من خلال المفاوضات والحوار برعاية القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبتوجيه من المبعوث الخاص بيدرسن، من أجل وقف سقوط المزيد من المدنيين الأبرياء واستعادة السلام والاستقرار والأمن في سورية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تود غينيا الاستوائية توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما نشكر السيدة أورسولا مولر على إحاطتها المفيدة.

يقال أن الحرب العالمية الثانية انتهت في عام ١٩٤٥ عقب ٢ ١٩٤ يوما من النزاع. لكن الحرب في سورية قد تجاوزت بالفعل ذلك الإطار الزمني. لقد انقضى أكثر من ٣ ٠٠٠ يوم منذ بداية الأزمة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١. وحتى الآن، استمر النزاع ثمانية أعوام وستة أشهر ولا يزال مستمرا، ويعزى ذلك أساسا إلى الأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة وللإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن، الجهاز المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين.

وترى غينيا الاستوائية أن الحالة في سورية، ولا سيما في إدلب، غير مقبولة على الإطلاق. إن موقفنا لم يتغير. ولا يمكننا

الاستمرار في التضحية بالتطلعات المشروعة للشعب السوري في الرخاء والرفاه لتحقيق المصالح السياسية أو الجغرافية الاستراتيجية. وفي المناخ الحالي للتوتر، ينبغي لمجلس الأمن أن يبقى متحدا وألا يدخر أي جهد لتعزيز وضمان وضع حد نهائي لأعمال القتال في شمال غرب سورية. وفي ذلك الصدد، نرحب بوقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي فرضته القوات الحكومية السورية في ٣١ آب/أغسطس، وندعو إلى الحفاظ على وقف الأعمال العدائية لتحقيق سرعة تطبيع الحالة في إدلب. كما يجب تفادي الأعمال التي تهدد وقف إطلاق النار في منطقة تخفيف التوتر.

وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب ترحيبا حارا بإيصال الجولة الثالثة من المعونات الإنسانية بفضل الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري إلى حوالي ٠٠٠ ١٥ من سكان مخيم ركبان تقترب ظروفهم المعيشية من مستوى الكارثة الإنسانية. ونحث الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة على مواصلة تقديم العون إلى الذين يعتزمون مغادرة المخيم.

ونكرر التأكيد على أنه حتى في سياق الجهود المبذولة لمحاربة بقايا الخلايا الإرهابية في سورية، يجب كفالة احترام القانون الدولي الإنساني دائما. ولتجنب التسبب في المزيد من الأضرار للمدنيين وتدمير البنية التحتية خلال عمليات مكافحة الإرهاب، يجب على الأطراف أن تعقد العزم تماما على وقف الهجمات العشوائية وتطبيق مبدأي التمييز والتناسب. ونكرر التأكيد في إطار ذلك المنطق، كما فعلنا في مناسبات أخرى، إدانتنا القوية لأي عمل من أعمال العنف من أي من الأطراف المعنية في النزاع السوري يسفر عن سقوط خسائر في أرواح المدنيين وإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية التي توفر الخدمات الأساسية للسكان، مثل المرافق الطبية والمدارس. وفي الواقع، إن الهجمات على المرافق الطبية والمدارس وتدميرها والتي تعرف الأطراف المتحاربة تماما مواقعها تبرهن على جسامة انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكذلك عدم احترام قواعد القتال في سياق النزاع السوري.

وفي الختام، أؤكد مجددا على اقتناع حكومة غينيا الاستوائية بأن النزاع السوري لا يمكن حله إلا بالسبل السياسية والدبلوماسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود بداية أن أهنئكم ووفد بلدكم الصديق على تولي الاتحاد الروسي رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، وأن أعرب عن بالغ تقديرنا لمواقف بلدكم المستندة لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمدافعة عنها.

هناك فيلسوف عربي معروف جدا إسمه المتنبي عاش قبل ألف سنة في بغداد ودمشق وحلب، قال جملة لا تزال صالحة حتى أيامنا هذه. قال، وأقتبس ”إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه“ انتهى الاقتباس، سأشرح لكم لماذا هذا القول لا يزال سائدا حتى أيامنا هذه. تواصل حكومات بعض الدول الدائمة العضوية في هذا المجلس والتي يفترض أنها مؤتمنة على إعلاء مبادئ ميثاقنا وحفظ السلم والأمن الدوليين، إساءة استخدام آليات هذه المنظمة الدولية بما في ذلك هذا المنبر الهام وذلك لتسييس الوضع الإنساني في بلدي سورية واستخدامه كأداة في حملة معادية تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار بلدي ودعم الإرهاب، وتلفيق الاتهامات بقصد تشويه صورة الحكومة السورية وحلفائها والتغطية على جرائم تلك الدول ذاتها وجرائم حلفائها وعملائها وأدواتها في المنطقة. ويدرك الكثيرون اليوم أن البعض قد راهن بكثير من المال والجهد والسلاح والدبلوماسية في سوق الدماء السورية في وول ستريت الإرهاب في كهوف إدلب، ويسرني أن أخبر أولئك المستثمرين أن رهاناتهم واستثماراتهم تلك خاسرة ولن تجلب لهم ولأدواتهم إلا الهزيمة والاندحار عن أرضنا الوطنية العزيزة في إدلب. وتبقى الحقيقة الغائبة في بيانات الدول التي تتخذ مواقف معادية لسورية في هذا المجلس وفي إحاطات ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهي أن الارتقاء بالوضع الإنساني في سورية والتصدي للصعوبات التي يواجهها السوريون

لتأمين احتياجاتهم المعيشية الأساسية يستلزم ما يلي: أولا الالتزام التام باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، وهو المبدأ الجوهري الذي أكد عليه مجلس الأمن هذا في أكثر من عشرين قرارا اعتمدها على مدى الثماني السنوات الماضية بخصوص الوضع في بلدي إنسانيا وسياسيا وغير ذلك. ثانيا، دعم جهود الحكومة السورية وحلفائها في مكافحة ما تبقى من فلول التنظيمات الإرهابية المسلحة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب تطبيقا لقرارات مجلسكم هذا، وهي القرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وعددها ١٢ قرارا. ثالثا، إنهاء الوجود اللاشرعي للقوات الأجنبية من على أراضي الجمهورية العربية السورية ووقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها التحالف الدولي اللاشرعي. رابعا، التعاون مع الحكومة السورية كشريك أساسي في المجالين الإنساني والإنمائي، بعيدا عن أية شروط سياسية مسبقة أو إملاءات مرفوضة أو محاولات ابتزاز تهدف إلى عرقلة جهود الإعمار وإعادة المهجّرين. خامسا، الرفع الفوري للتدابير القسرية أحادية الجانب التي أثرت بشكل كبير على حياة السوريين وأعاقت حصولهم على احتياجاتهم اليومية الأساسية والمعيشية.

إن الحكومة السورية لا تدخر جهدا لتقديم الدعم وتوفير الاحتياجات المعيشية لجميع مواطنيها أينما وجدوا على كامل الأراضي السورية وهي تدعم وتيسر جهود الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة رقم ٤٦/١٨٢.

وأذكّر هنا بأن الحكومة السورية كانت قد وافقت على وقف إطلاق النار في منطقة خفض التصعيد في إدلب اعتبارا من ٣١ آب/أغسطس الماضي، مع الاحتفاظ بحق الرد على أي خرق من الإرهابيين وقامت حكومة بلدي بالتنسيق مع الجانب الروسي الصديق بفتح معبر إنساني ثان في منطقة أبو الظهور في إدلب، إلى جانب المعبر الإنساني الأول الذي كان قد تم فتحه سابقا في مدينة صوران لتمكين المدنيين من الخروج من مناطق وجود التنظيمات الإرهابية المسلحة التي تتخذهم دروعاً بشرية والتوجه من ثم إلى المناطق التي حررها الجيش العربي السوري وحلفاؤه من الإرهاب، إلا أن التنظيمات الإرهابية تقوم، ولليوم السابع على التوالي، باستهداف المدنيين وإطلاق النار عليهم لمنعهم من المغادرة عبر هذين الممرين.

أيضا تكلل التنسيق السوري الروسي بالنجاح بإخراج أكثر من ٢٩ ألف مدني من المهجرين المحتجزين في مخيم الركبان وتأمين مراكز إقامة مؤقتة لاستقبالهم تمهيداً لعودتهم إلى مناطقهم التي تم تحريرها من الإرهابيين. وقد يسّرت الحكومة السورية مؤخرا زيارة بعثة تقييم للأمم المتحدة والهلال الأحمر السوري وقافلة مساعدات إلى المخيم الكائن في منطقة التنف المحتلة التي تسيطر عليها القوات الأمريكية وتنظيم مغاوير الثورة الإرهابي.

وقد أعلنت الأمم المتحدة بعد الزيارة وجود ١٣ ألف شخص فقط في المخيم ورغبة ٣٧ في المائة منهم بمغادرته والعودة إلى مناطق سيطرة الحكومة، إلا أن التنظيمات الإرهابية المدعومة من قوات الاحتلال الأمريكية رفضت السماح لهم بمغادرة المخيم واستولت بالقوة على جزء كبير من المساعدات الإنسانية وقامت بنقلها إلى أحد مقراتها في منطقة التنف. كما تواصل الحكومة السورية التعاون مع الشركاء في العمل الإنساني لمعالجة وضع مخيم الهول وقاطنيه، ومنحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الموافقة على إدخال مستشفى ميداني متنقل إلى المخيم مع كامل طاقمه الطبي والفني الذي يربو على ١٠٠ شخص، إضافة إلى دعم إرسال المساعدات المختلفة للمحتاجين في المخيم والمناطق المجاورة له، ونشدد هنا على مسؤولية الدول المعنية عن استعادة إرهابييها وعائلاتهم من المخيم دونما إبطاء.

إن هذه النقاط التي أشرت إليها هي غيض من فيض من الشواهد على الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة السورية في المجال الإنساني والتي لا يمكن التشكيك فيها، وهي نموذج لما يحققه

التعاون الدولي عندما تصدق النوايا وتتوفر الإرادة. وأجدد هنا الشكر للاتحاد الروسي على جهوده في هذا المجال، وأذكّر بأنه لولا الدعم الذي تقدمه الحكومة السورية لعمل الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في العمل الإنساني لما تمكنت الأمم المتحدة من تحقيق الإنجازات التي تشير إليها في تقاريرها.

لقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية قيام حملة القلم الإنساني بالعمل على إعداد مشروع قرار خاص ببلدي وهو مشروع يبتعد كل البعد عن أهدافه المعلنة، ويرفضه بلدي جملة وتفصيلا لأسباب عديدة أبرزها: أولا، عدم التشاور والتنسيق الجادين مع الطرف الأساسي المعني، ألا وهو وفد الجمهورية العربية السورية.

ثانيا، تجاهل المشروع للمسببات الأساسية للأزمة الإنسانية وتفاقمها، ألا وهي الإرهاب المدعوم دوليا، والتواجد غير الشرعي لقوات أجنبية على أجزاء من أراضي بلادي وممارساتها الرامية لفرض وقائع جديدة على الأرض تتعارض وما تؤكد عليه قرارات مجلسكم هذا من ضرورة الالتزام التام بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها.

ثالثا، تجاهُل مشروع القرار لضرورة استثناء التنظيمات الإرهابية من وقف الأعمال القتالية وعلى نحو يتناقض واتفاقات أستانا وسوتشي، وكذلك تجاهله لمسؤولية الدول الأعضاء عن إعادة الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم ومساءلتهم بدلا من اللامبالاة التي يبديها البعض وتنصل البعض الآخر من مسؤولياته، أو قيامه بسحب الجنسية من هؤلاء الإرهابيين لإبقائهم في سورية، وكل هذا على حساب دماء الشعب السوري.

رابعا، إن الدول المقدمة لمشروع القرار كانت سباقة، ليس للخير، وإنما لمناصبة الدولة السورية العداء، وللانخراط في جهود بعض الدول الهادفة لزعزعة أمن واستقرار المنطقة خدمةً لمصالح الاحتلال الإسرائيلي، فانضوت تحت لواء التحالف العالمي غير المشروع، وقد لطخت التاريخ العلاقات مع الشعب السوري. فانضوت تحت لواء التحالف الدولي اللاشرعي ولطخت بجرائمه تاريخ علاقتها مع الشعب السوري، ومارست الإرهاب الاقتصادي بحق السوريين من خلال فرضها وتطبيقها للتدابير القسرية الأحادية الجانب.

إنني أنصح أولئك الذين يعيشون أوهام اليقظة ويعتقدون بإمكانية تحويل التنف إلى جيب محتل مثل غوانتناموا أو تحويل إدلب إلى تورا بورا ثانية، بأن يكفوا عن أوهامهم تلك. بناء على ما سبق، يدعوكم وفد بلادي للتصويت ضد مشروع القرار المقدم من القائمين على صياغة القرارات الإنسانية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٢٠.